علم الاجتماع في الوطن العربي

النشأة والدور

لقد ظهر الفكر النظري في علم الاجتماع بمداخل نظرية متنوعة وهذا التنوع يعود إلى البنية الاجتماعية التي تتجه إليها أفكار السوسيولوجي لمعالجة ودراسة مختلف الظواهر الاجتماعية لإيجاد حلول تحافظ على الاستقرار الاجتماعي، فالشائع في موضوع علم الاجتماع أن النظريات السوسيولوجية تصنف تصنيفات مختلفة؛ حيث نجد أنواع كثيرة نذكر منها نظريات التوازن التي ترتكز على استقرار المجتمع وتوازنه ونظريات الصراع التي ترتكز على التغيير الاجتماعي وعلى أهمية الصراع في هذا التغيير، ونظريات فلسفية عامة عن المجتمع ترى أن التاريخ البشري يسير وفق قانونيات عامة تحكم سيره وتيارات لا تعترف بوجود قوانين عامة تحكم سير المجتمعات أو لا تقر بإمكانية الكشف عن هذه القوانين فتدعو إلى رفض النظرية في علم الاجتماع، ونظريات تدعو إلى تحرير السوسيولوجيا من القيم والنزعات الإيديولوجية والسياسية وأخرى ترى أن هذا العلم قيمي سياسي إيديولوجي بطبيعته ولا يمكن تحريره من القيم.

ومن خلال هذا المنظور النظري وبعد أزيد من نصف قرن مضى على نشأة علم الاجتماع في الوطن العربي وأصبح له حضور مؤسساتي تمثل في كليات وأقسام جامعية ومعاهد ومراكز بحثية غطت معظم أنحاء الوطن العربي ونتج عنها كم هائل من المعلومات، من إصدارات للكتب والدوريات ورسائل الماجستير والدكتوراه، آن الأوان للمهتمين بهذا العلم والمختصون فيه إلى إعادة النظر فيما أنجزه هذا العلم وأيضا فيما لم ينجزه لتكون حصيلة المعرفة المستفادة من تجارب هذه الممارسة الطويلة، منطلقا لاستشراف المستقبل والتخطيط له وتحديد المهام التي ينبغي لعلم اجتماع المستقبل القيام بها في الوطن العربي، خصوصا ونحن نشهد في السنين الأخيرة اهتماما متزايدا، وتركيزا شديدا على علم الاجتماع في الوطن العربي.

ولقد تعاونت الدوافع والأسباب لهذا الاهتمام المتزايد بعلم الاجتماع وتبعا لذلك تباينت حوله الآراء في ظروف نشأته وفي الدور الذي يقوم به.

وعليه يمكننا التساؤل عن الظروف التي ساهمت في نشأة علم الاجتماع في الوطن العربي؟ وماهيته؟ وأهم أعلامه؟ وتساءلنا عن واقع ومكانة الفكر السوسيولوجي في الوطن العربي.

وللإجابة عن هذا تناولنا في هذا المقال ما يلي:

I- مدخل تاريخي لتتبع تطور نشأة علم الاجتماع في الوطن العربي.
II- ماهية علم الاجتماع في الفكر العربي.
III- بعض أعلام الفكر السوسيولوجي العربي.
IV- مدخل توصيفي لواقع ومكانة الفكر السوسيولوجي في الوطن العربي.

I- مدخل تاريخي لتتبع تطور نشأة علم الاجتماع في الوطن العربي.

هناك اتفاق بين المحللين للمعرفة الإنسانية مفاده، أن الفكر الاجتماعي يتأثر بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع وأنه على الرغم من أن للفكر قدرا من الاستقلال النسبي الذي يتمثل أحيانا في تقدمه على الواقع الاجتماعي أو تخلفه عنه، فإنه في نهاية الأمر محكوم عليه بعوامل موضوعية تجعله أحيانا أكثر توضيحا للواقع من أجل تجاوزه وأحيانا أخرى أكثر تزييفا للواقع من أجل الحفاظ عليه[1].

والواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي ولد فيه علم الاجتماع في الوطن العربي قد لعب دورا أساسيا في توجهه وكذا في هويته، ولقد كان الواقع الذي ولد فيه علم الاجتماع في الوطن العربي هو واقع الاستعمار الذي يسعى لتقسيم الوطن العربي إلى مناطق ونفوذ ودويلات سياسية، ويسعى الاستعمار إلى تحريك الصراعات داخل كل دولة، مستغلا في ذلك الأطر البنائية التي أنشأها داخل كل دولة والتحالفات التي كونها أو تلك التي وجدها فدعمها ورعاها كما هو متمثل في التكوينات الإثنية والقبلية، وما يهمنا نحن أن ذلك الواقع قد طبع العلم والفكر في الوطن العربي بطابع خدم ولا يزال يخدم مصالح نخب على حساب الأغلبية إن كان ذلك على حساب الدولة أو الأمة العربية ككل، كما لا يستطيع أحد أن ينفي أن القوى الاستعمارية وتحالفاتها الصفوية قد وظفت البحوث والدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية لخدمة وتكريس مصالحها، بل كان البحث الاجتماعي في خدمة الاستعمار بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ العلوم في تلك الفترة، وقد ظهرت أسماء مشهورة في هذا الأمر مثال سيلجمان، وإيفانز برتشارد، وإيان كمسونوجاكوبس وديل الكمان، وترمنجهام وبول ريدش وغيرهم كثيرون.

بل حتى الإداريون الذين كانوا يرسلون لإدارة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية في مستعمراتهم، مستخدمين في ذلك منهاج وطرق بحثية معروفة مثل المسح الاجتماعي والمقابلة والملاحظة بالمشاركة والرصد الدقيق للبيئة، بل لقد أصبحت سياسة راسخة للاستعمار الفرنسي ألا يرسل إداري للمستعمرات إلا بعد أن ينال تدريبا وتأهيلا في العلوم الاجتماعية مثل علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا وعلم اجتماع اللغة[2].

والنتيجة أن هؤلاء الباحثين والإداريين قد أرسوا تقاليد بحثية كانت لها آثارها الهامة في مستقبل البحوث الاجتماعية حتى بعد مراحل التحرر السياسي لتلك الدول أصبحت تلك المعلومات والدراسات التي ذكرتها مراجع أساسية لا يستطيع باحث تجاهلها بل وفي كثير من الجامعات والمعاهد أصبحت تلك الدراسات والبحوث تشكل أهم مكونات المناهج التعليمية التي تدرس فيها وأصبحت تشكل نماذج إرشادية صبغت علم الاجتماع بصبغتها.

أما البحوث والدراسات الاجتماعية التي قام بها السوسيولوجيون في فترة ما بعد الاستقلال فيمكن تصنيفها بحسب الجهات (الجامعات والمراكز). فلعل التصنيف الآتي يؤدي الهدف الذي تريد الدراسة الوصول إليه

1) **الجامعات:** ممثلة في أقسام علم الاجتماع التي توجد فيها، حيث يوجد في الوطن العربي مئات الجامعات يوجد في معظمها أقسام لعلم الاجتماع والبحوث الاجتماعية ويمكن تصنيف تلك البحوث إلى ثلاثة مستويات:

أ- المستوى الأول: هو مستوى تدريبي كما هو في بحوث الليسانس.

ب- المستوى الثاني يأخذ شكله العلمي الأكثر انضباطا ودقة وهو مستوى الماجستير والدكتوراه.

ج-المستوى الثالث والأخير: يرتبط بالبحوث الخاصة التي يجريها الأساتذة أنفسهم أعضاء هيئة التدريس لسبب الترقيات أو البحوث الاستشارية.

2) إلى جانب الجامعات تأتي المراكز والمجالس القومية مثل المركز القومي للبحوث الجنائية والمركز القومي لمكافحة الجريمة والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والاقتصادية بالسودان ومعهد العمل الاجتماعي بالمغرب المركز الوطني للبحوث والتحاليل للسكان والتنمية(CENEAP) ، والمركز الوطني للبحوث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية(**CRASC**)،أضف إلى ذلك البحوث والدراسات الاجتماعية السوسيولوجية التي تقوم بها جهات غير حكومية مثل منتدى العالم الثالث بالقاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية التابعة لجامعة الدول العربية، المركز العربي للبحوث الأمنية معهد الإنماء العربي.

3) وأخيرا تأتي المؤسسات والمصالح والوزارات الحكومية التي لها اهتمام خاص بإجراء بعض البحوث والدراسات ذات الطبيعة الخاصة بعملها مثل وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارات التربية والتعليم ووزارات الصحة والصناعة وزارة الداخلية ،وغير ذلك. كل هذه الجهات والمؤسسات التي ذكرناها يمارس فيها شكل من أشكال البحث السوسيولوجي مما أدى ذلك إلى تراكم هائل من البحوث الاجتماعية على نطاق القطر الواحد وعلى نطاق الوطن العربي ككل[3].

ومن الصعوبة بمكان تصنيف أو في حصر تلك البحوث والدراسات فبعضها يصعب الحصول عليه بحجة السرية أو الخصوصية الأمنية والبعض الآخر غير معروف لغياب أو لعدم كفاءة المؤسسات المعلوماتية والمكتبية في الوطن العربي. وسنتكلم عن أحد نماذج علم الاجتماع في الوطن العربي والتي تكون كمرتكز لحوارنا.

ولكي نوضح بعض القضايا الهامة التي نرى أنها قد لعبت دورا سلبيا في التقليص من فعالية البحث العلمي السوسيولوجي وفي عدم تبلور نموذج إرشادي فاعل ومؤثر، نقوم برصد نماذج من البحوث الاجتماعية في بعض من دول العربية، نبحث في الخطوط المشتركة بينها في محاولة تهدف إلى معرفة اتجاهاتها وسلبياتها التي أقعدتها عن أداء وظيفتها، وسنكتفي هنا بطرح بعض المواضيع والقضايا التي تطرقت إليها بعض البحوث الجامعية التي أعدت لنيل درجات الماجستير والدكتوراه في بعض جامعات الوطن العربي ومؤسساتها الأكاديمية.

نبدأ في هذه النماذج التي اخترنا أن تكون مرتكزا لواقع علم الاجتماع في الوطن العربي بمصر لأسباب كثيرة، ليس أقلها أثر مصر في التعليم ووزنها الكبير وكل ما يرتبط به من مناهج ومؤلفات وتراجم وأساتذة وغير ذلك في الوطن العربي وعند دراستنا لواقع علم الاجتماع في مصر نلاحظ بوضوح أن هناك ثلاثة

مراحل اساسية مر بها علم الاجتماع وأن كل مرحلة كانت تعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي مرت به الدولة المصرية ويمكن تحديد هذه المراحل في الآتي:

1-الفترة الأول: فترة الخمسينيات من هذا القرن وهي الفترة التي سبقت ثورة يوليو وتعتبر فترة مهمة جدا لأنها شهدت البذور الأساسية التي نمى منها علم الاجتماع في مصر كما أنها تركت آثارها على نشأة أقسام علم الاجتماع بالجامعات العربية بما في ذلك وضع مقررات التدريس تخطيطا وتأليفا وتدريبا، فهي بكل المقاييس فترة تأسيسية بالنسبة لعلم الاجتماع ولقد تركت بصمتها واضحة على مستقبل التخصص وعلى دوره في الحياة الاجتماعية في الوطن العربي وبنظرة سريعة إلى القضايا والمواضيع التي شكلت هموم الرواد الأوائل نجد أنها تمثلت في إبراز طابع علم الاجتماع وأهميته وضرورة التخصص فيه وتميزه عن غيره من العلوم الاجتماعية لأن معظم كتابات ومؤلفات الرواد الأوائل تناولت بتركيز شديد التعريف بعلم الاجتماع وبموضوعاته وأهميته الفائقة في دراسة المجتمع، ويتجلى هذا في كتاب "نيقولا حداد" (علم الاجتماع) سنة 1924 الذي يعتبر أول عنوان يحمل تأليفا في المكتبة العربية[4]، وقد وجد هذا الكتاب ترحيبا وتشجيعا من طرف القطاعات التي كانت تنادي بالتحديث والتغريب بمعنى تقليد الغرب للوصول إلى مرحلة الحداثة داخل المجتمع العربي. فقد تطرق كتاب نيقولا في جزئيه الأول والثاني لقضايا مثيرة للأمة العربية في ذلك الوقت فقد تكلم عن النظرية الداروينية مبينا أهم خصائصها وفرضياتها المرتبطة بما يعرف بالانتخاب الطبقي والتنافس من أجل البقاء وكان كتابه عبارة عن ملخص لتطور الفكر الاجتماعي في الغرب كما كان سائدا في أوروبا خلال القرنين 18 و 19 لذلك تعد كتابات نيقولا حداد وغيره من الرواد الأوائل تدعيما لوضع التحديثيين[5].

كما أنها تركت أثرا واضحا على تطور علم الاجتماع ومستقبله في الوطن العربي، وفي هذا الصدد يقول محمد أمزيان "عندما دخلت النظريات الاجتماعية إلى عالمنا الإسلامي نقلت هذا الصراع (بين ما هو ديني وما هو علمي) ونقلت كذلك الإرث التاريخي والحضاري والفكري وبدأت الدراسات الاجتماعية في الوطن العربي والإسلامي لتعكس مثيلاتها في الغرب، وعلى غرار التجربة الغربية التي قامت بالدعوة إلى معارضة الدين قامت محاولات مماثلة في بلادنا لتعكس هذه الخصومة المنهجية وتجعل من الإسلام مجرد تراث ثقافي يدخل ضمن الإرث الحضاري وليس واقعا حيا وفكرا حاضرا.

ومن الكتب الهامة التي ظهرت في تلك الفترة كتاب **عبد العزيز عزت** سنة 1949 "علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية" الذي ناقش فيه أهمية علم الاجتماع ودوره في فهم مشكلات المجتمع متبنيا ومترجما لأعمال **إميل دوركهايم** الذي يرى أن علم الاجتماع يماثل أو يشبه العلوم الطبيعية من حيث أنه يشخص الحالات المرضية في المجتمع ومن ثم يقوم بعلاجها وبذلك يختلف علم الاجتماع كتخصص مستقل عن العلوم الإنسانية الأخرى مثل علم النفس والتاريخ وغيرها وأراد المفكر من هذا الكتاب التعريف بعلم الاجتماع والتأكيد على ضرورة وجوده كتخصص في الجامعات والمراكز الأكاديمية العلمية في مصر والوطن العربي[6].

ومن الكتب المهمة أيضا في إرساء أهمية علم الاجتماع وحاجة المجتمعات العربية له في هذه الفترة التي حددناها كتاب "حسن سعفان" وكان من أشهر كتب علم الاجتماع في تلك الفترة في الدول العربية ويبدو أن هذا الإنجاز الفكري أعده خصيصا ليكون كتاب مدرسي ليعلم المبتدئين أسس علم الاجتماع حيث غطى معظم الموضوعات التي يتناولها هذا العلم وبين كيفية معالجته للظواهر الاجتماعية ويعتبر هذا الكتاب في رأي المحللين من أكثر الكتب توثيقا حيث رجع إلى المراجع هامة في تلك الفترة، مراجع بريطانية فرنسية وأمريكية وغيرها ترجم منها كثيرا ويلاحظ في هذا الكتاب تأثر المفكر بالفلسفة الوضعية التي نسجت خيوط أوجست كونت ودوركايم[7].

2-الفترة الثانية: التي يمكن تحديدها وملاحظتها في تطور علم الاجتماع في مصر في فترة أوائل الستينات أي فترة ما بعد ثورة يوليو، وهنا تركزت فيها أقدام علم الاجتماع في المؤسسات الجامعية والعلمية الأخرى وانتظمت فيها إنجازات رسائل الماجستير والدكتوراه بمعنى فترة الجيل الثاني والثالث أولئك الذين نالوا التدريب والتأهيل على أيدي الرواد الأوائل[8].

وكانت معظم تلك الرسائل تسير في نفس الطريق الذي سار فيه الرواد الأوائل حيث تناولت قضايا ومواضيع عامة فلسفية وانحصرت في مواضيع مماثلة مثل:

أ- فلسفة التاريخ عند كون دريسيه : تحليل ونقد من وجهة نظر علم الاجتماع عاطف أمين وصفي.

ب- مساهمة علم الاجتماع في حل مشاكل الفلسفة: فباري اسماعيل حسين كلية الآداب جامعة الاسكندرية.

ج- النظرية الاجتماعية عند كارل مانهايم: محمود السيد علي، جامعة الاسكندرية، 1964.

د- علم الاجتماع في بريطانيا، فريد خليفة.

أما في نهاية الستينات فقد كان المناخ السياسي والاقتصادي متجها إلى التصنيع والاشتراكية وقد انعكس ذلك على البحث العلمي العربي وشملت معظم الرسائل الجامعية قضايا مثل المشكلات العمالية وأثرها في الإنتاج حسن عبد الخالق محمد سنة 1968، دراسة اجتماعية لعلاقات العمال بشركة مصر للغزل والنسيج لحلمي إسماعيل سنة 1958 دراسة مشاكل العمال والعمل بقطاع الشحن والتفريغ لعبد الله غانم سنة 1969، وهكذا دواليك في معظم الرسائل المجازة في تلك الفترة وفي اعتقادنا أن الاتجاه إلى دراسة مشاكل أو قضايا ذات الصلة المباشرة بقطاع من قطاعات المجتمع العربي في مرحلة من مراحل تطوره، هذا في حد ذاته تقدم لعلم الاجتماع في تلك الفترة ولكنه تقدم محدود الأثر لأنه لم يستمر ليصل بتلك الدراسات إلى مستوى ميلاد نموذج إرشادي كان يمكن أن يلعب دورا هاما في مجال البحث وفي مجال النظرية والمنهج في الوطن العربي.

3-الفترة الثالثة: وهي مرحلة ما بعد السبعينات، حيث شهدت هذه المرحلة تحولات هامة في المجتمع المصري فهي المرحلة التي أعقبت ما عرف بنكسة 1967 والأثر الذي تركته تلك النكسة على الأمة العربية

بأسرها. وما يهمنا موقف علم الاجتماع في مصر وكانت الآثار التي نتجت عن النكسة أن البحث توجه إلى القرية المصرية والريف الذي كان محتفظا بهويته لأنه وفي ذلك الحين لم يطرأ عليه التغير والتحديث، وقد عكست الرسائل المنجزة في تلك الفترة الاهتمام بالريف وبقضاياه، مركزة في ذلك على دراسة القيم والتقاليد وما يطرأ عليها من تغير وما قد يصاحب ذلك من مشكلات اجتماعية، وقد قام الدكتور سالم محمود بدراسة تقنية للدراسات والبحوث التي أجريت في القترة عام 1970 إلى 1980 وصنفها بحسب القضايا التي تركزت عليها إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي[9]:

1) قضايا التغيير الاجتماعي.
2) قضايا التنمية والمشكلات الاجتماعية.
3) قضايا علم الاجتماع السياسي.

وخلص الدكتور سالم إلى عدم الرضا عن أغلب الدراسات السوسيولوجية في مختلف القرى المصرية وكذلك إسهامات علم الاجتماع في تطوير القرية المصرية أو المجتمع الريفي في الوطن العربي أو الإسلامي.

II- ماهية علم الاجتماع في الفكر العربي:

كانت البداية الأولى لتحديد مفهوم علم الاجتماع واضحة في كتابات وقراءات ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع الذي أكد على ضرورة تحديد الموضوع كميزة خاصة بكل علم وعليه حدد ابن خلدون موضوعات علم العمران البشري في قوله "أعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتآنس والعصبيات أضاف التغلبات للبشر على بعضهم البعض وما نشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها وما ينتجه البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال[10].

وفي هذا السياق يوضح ابن خلدون ماهية وموضوع علم الاجتماع في كتابه الشهير المقدمة "فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني وذو وسائل وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بع الأخرى وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيا كان أو عقليا[11].

أما هشام يعقوب مريزيق يرى أن علم الاجتماع يتميز عن العلوم الاجتماعية الأخرى بميزة أساسية في موضوعه الذي يهتم بدراسة الطبيعة الإنسانية للمجتمع وكيفية الحفاظ على توازنه وهذا ما وضحه في قوله أن علم الاجتماع هو : "ذلك العلم الذي يدرس الطبيعة الإنسانية للمجتمع وأساليب الحفاظ على التركيبة الثقافية والسياسية ، ويقصد به آخرون ذلك العلم الذي يعني بدراسة الأفراد والجماعات والمؤسسات التي تشكل المجتمع الإنساني ويشير إليه البعض بصفته العلم الذي يعالج الاتجاهات السائدة والسلوك وأنماط العلاقات داخل المجتمع[12].

III- بعض أعلام الفكر السوسيولوجي العربي:

في حقيقة الفكر السوسيولوجي العربي أن هناك جهود متفرقة نشرت باللغة العربية والأجنبية حول الملامح العامة لعلم الاجتماع في أقطار مختلفة من العالم العربي، وهذه الجهود العلمية تميزت بالبساطة ولم ترقى إلى تأسيس نظري سوسيولوجي في الوطن العربي لأنها لم تصل إلى مرحلة التنظير لمختلف الظواهر الاجتماعية المنتشرة في المجتمع العربي ومعالجة المشاكل الأساسية في المجتمع، إلا ما نقل عن الغرب من نظريات ومناهج إما عن طريق الاستعمار أو عن طريق الدراسة في بلدان أجنبية أو عن طريق التبعية والتقليد، والكثير من الأعمال كانت عبارة عن ترجمات مختلفة لما كتبه السوسيولوجين الأوربيين أمثال **دوركهايم**، ماكس فيبر، **سيمون** وكانت البداية الأولى للإنتاج الفكري متخصصون في الفلسفة والاقتصاد، وكانت محاولة "**قاسم أمين**" كمحاولة لدراسة وضعية المرأة في المجتمع المصري وقضاياها وتحريرها من كل ما يقيد حريتها الاجتماعية، وهذا يعود إلى الأوضاع السيئة التي كان يعيشها المجتمع المصري، سنة 1902. وتكلم محمد عمر في كتابه "حاضر المصريين وسر تأخرهم" عن التركيب الطبقي للمجتمع المصري لأول مرة في تلك الفترة.

وقام **عبد الجليل الطاهر** بدراسة حول المجتمع الغربي في شيكاغو عام 1952 ودرس شهاب حاتم الحركة الوطنية في العراق من منظور نفسي اجتماعي عام 1954.

ثم تأتي دراسات كل من عاطف غيث، محمد الجوهري، سمير نعيم، نساء الخولي من بين الدراسات الاجتماعية المعاصرة التي تناولت دراسة البنى الاجتماعية كالأسرة والمدرسة وكانت أعمال أياد القزاز، عبد الجبار العريم.

من أهم المنتجات الفكرية على مستوى علم الاجتماع في الوطن العربي حيث نشر عبد الجبار العريم بحث علم 1969 بعنوان مشكلة المجتمع العرب المعاصر بحث تحليل في دراسة للمشاكل الاجتماعية الحضارية عد من أهم البحوث في الوطن العربي[13].

ويعد إبراهيم الحيدري أحد أهم المفكرين السوسيولوجين العراقيين الذين قدموا صورة حسنة عن الكفاءات العراقية في الغرب، وقد اتضح ذلك من خلال الإنجازات العديدة التي قدمها من بينها نظرية حق الأم الطبيعي وفلسفة التاريخ عند **باخوفن** سنة 1979 العولمة والنظام الدولي سنة 2007[14].

وفي سوريا والأردن نجد مجموعة من الباحثين السوسيولوجيين الذين أسهموا في ظهور علم الاجتماع وبروزه في الوطن العربي، حيث تعد إنجازات السوري صفوح الأخرس من أكثر الأعمال اعتمادا من حيث التحليل، حيث تناول في كتاباته العديد من المواضيع الاجتماعية أهمها الأسرة والقبيلة.

IV- مدخل توصيفي لواقع ومكانة الفكر السوسيولوجي في الوطن العربي:

إن الملاحظة العامة على واقع الفكر السوسيولوجي الذي يختص به علم الاجتماع في الوطن العربي أنه يفتقر إلى آليات بروزه كعلم في حد ذاته، رغم أن الوطن العربي يحمل طاقات إبداعية تتمثل في مختلف الأعمال النقدية البناءة التي تصف وتحليل المشاكل والظواهر الاجتماعية.

وما يلاحظ كذلك أن الكثير من الباحثين العرب يركزون في أفكارهم الخاصة بمختلف العلوم الاجتماعية على الفكر الأوروبي وهنا تتشكل أزمة علم الاجتماع العربي لأن الفكر السوسيولوجي مرتبط بالبيئة واحتمال أن تكون أزمة علم الاجتماع مرتبطة بعلم الاجتماع نفسه واردة، لأن هذا العلم الذي نشأ في بيئة غربية بحتة، تتمتع بثقافة وعادات خاصة بها حتى في طرق عيشها ومشاكلها خاصة

ولهذا تظهر معوقات تطبيقية على مجتمعاتنا العربية التي لها مميزات تختلف عن باقي المجتمعات، وفي هذا السياق يؤكد أحد الباحثين السوسيولوجيين العرب أن كثيرا من المختصين العرب في ميدان السوسيولوجيا العربية يكرسون أوقات ثمينة وجهودا طائلة لإثبات نظريات واتجاهات ولدت ونشأت في مجتمعات أخرى وفي ظروف مغايرة فنجدهم يتفننون في تدقيق بعض المصطلحات ويسلطونها من أعلى على الأوضاع الاجتماعية العربية، ومهما كانت علمية تلك المفاهيم تبقى من صنع المجتمع الغربي وأن استخدامها بسم المعرفة العلمية غير وارد لأنها لم تأخذ بالحسبان كل الأوضاع الممكنة إنسانيا ولكن البعض منها فقط، فننقلها بتلك السرعة والبساطة إلى المجتمع العربي يكون حجر العثرة في مسيرة البحوث الاجتماعية العربية[15]، والتي تمنع من الوصول إلى فض النزاع القائم بين علم الاجتماع في المجتمعات الغربية وبين علم الاجتماع في المجتمعات العربية وهذا لما تحمله هذه المجتمعات من خصوصية، فلماذا لا يمكن لنا أن نجد علما يهتم بواقعنا العربي الإسلامي، نعرف أن هناك خصوصيات اجتماعية داخل العالم الإسلامي تختلف باختلاف الأعراق والقوميات والجهات لكننا نجد أن هذه الخصوصيات تمحى في مجملها أمام الثوابت الإسلامية العربية التي تلتزم بها كل منطقة من هذه الثوابت الإسلامية العربية التي تلتزم بها كل منطقة من هذه المناطق على حدى، فهل يمكننا أن نتخذ من هذه الثوابت الإسلامية العربية معيارا لإيجاد سوسيولوجيا إسلامية تقارب الرؤى وتعمل على اندماج الشخصية الإسلامية ما دامت السوسيولوجيا حسب التجربة الغربية هي الأداة القادرة على العلاج الاجتماعي[16].

أما مكانة علم الاجتماع في دول الوطن العربي فهو عبارة عن وجود أزمة ثقة بين السوسيولوجيا وبين تنظيمات مختلف المؤسسات الرسمية بعكس ما يحصل في الدول الأوروبية المتقدمة صناعيا، والجدير بالذكر أن سبب حذر القائمين على السلطة السياسية هو عدم الأخذ بأهمية الدراسات والبحوث الاجتماعية وخاصة في ميدان التخطيط الاجتماعي والاقتصادي ودراسات الرأي العام وأساليب التوقع والتنبؤ والاستطلاعات الاجتماعية والنفسية.

والواقع أن المؤسسات الرسمية في الوطن العربي ما تزال تتجاهل الدور الحقيقي الذي يمكن أن يلعبه علم الاجتماع في التأثير الإيجابي فيما يخص التحولات الجارية في المجتمع أن هناك محاولات للاستفادة

من الفرص التي تقدمها العلوم الاجتماعية وخاصة علم النفس الاجتماعي في ترسيخ الهيمنة والحفاظ على السيطرة التي تتمتع بها السلطة الحاكمة سواء في الميادين السياسية أو الاقتصادية او الاجتماعية او الإعلامية[17].

أما من ناحية المجتمع فالكثير من أفراده لا يعلمون ما هو هذا العلم ونجد أن الكثير من الباحثين في الفكر السوسيولوجي العربي ينظر إليهم نظرة استغراب، ويعتقدون أن كل من ينتسب إلى هذا العلم متآمر ويساعد السلطة التنظيمية في هدم الدولة وهذا واضح في الحقل السوسيولوجي عند ممارسة الباحث الإجراءات المنهجية أثناء جمعه للمعلومات حول الظاهرة المدروسة حيث نجد مجتمع البحث يغيب عن الإجابة أثناء توزيع الاستمارات أو المقابلات ويلتزم بالتحفظ وفي المقابل نجد واقع علم الاجتماع في المؤسسات التعليمية والجامعات العربية يصنف ضمن أخر العلوم من حيث الترتيب ولا يعرى له أي اهتمام.

خاتمة:

لا أحد يستطيع أن ينكر الإنجازات العظيمة التي أحرزتها العلوم الاجتماعية بصفة عامة خلال العقدين الماضيين، نتيجة لتطور فهمها للروابط بين النظرية والتجربة، ونتيجة للطفرة الهائلة التي أحدثتها التكنولوجيا الجديدة للمعلومات التي وفرت وسائل وأساليب متطورة لجمع البيانات وتحليلها واستنباط مدلولاتها وتفريز القدرات العلمية وملائمتها لوضع السياسات.

إلا أن هذه القدرات لازالت بحاجة إلى تفريز وتطوير في العالم العربي من جهة ومن جهة أخرى أن أغلب الدراسات السوسيولوجية في الوطن العربي لم تسهم في تطوير المجتمع العربي وذلك لافتقارها إلى نموذج إرشادي ملتزم بقضايا ومشكلات الوطن العربي يعكس خصوصية هذه المجتمعات وبالتالي تكون له أهداف واستراتيجيات واضحة لمعالجتها وحلها في إطار تلك الخصوصية كما كان عليه الحال في المجتمعات الغربية والشرقية، إلى جانب هذا توجهات النخب السياسة صاحبة القرار السلطوي من حيث عدم جديتها في تناول قضايا التنمية والتحديث والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي.

وعليه توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات:

أ) التأكيد على ضرورة وجود علم اجتماع في الوطن العربي يستفيد من سلبيات الماضي وتجارب الحاضر لكي يعمل في إطار إنقاذ مجتمعاتنا من التبعية والتخلف.
ب) إعادة الاعتبار لعلم الاجتماع في الجامعات العربية وإعطائه الأهمية في تطبيق آلياته العملية وإعطاء الحرية لمشتغليه في مختلف المهن لأنهم يعتبرون كملاحظين ومنتجين لخطاب علمي يساعد في إنجاح المخططات التنموية الاجتماعية.
ج) ضرورة وجود نموذج إرشادي ملتزم بقضايا ومشكلات الوطن العربي يعكس خصوصية هذه المجتمعات، وبالتالي تكون له أهداف واستراتيجيات واضحة لمعالجتها وحلها في إطار تلك الخصوصية.

د) ضرورة تواصل واتصال بين علم الاجتماع وفروع التخصصات الأخرى التي تشارك في العلوم الاجتماعية في اهتمامها ببعض الظواهر عن المجتمعات العربية بحيث يعمق من مفهوم شمولية الظواهر الاجتماعية ويؤدي إلى ترابط وظيفي أو مؤسسي بين التخصصات يهدف في نهاية الأمر للنهوض بهذه المجتمعات ومعالجة مشاكلها في إطار المنهج العلمي.

هـ) ضرورة التوازي بين تعليم المقررات العربية في الجامعات والهيئات الأكاديمية العلمية وبين المقررات الغربية وذلك لإتاحة الفرصة أمام هذه المؤسسات العلمية للمقارنة بين كفاءة المنظور العربي على مستوى التنظير والمنهج حتى يمكن أن يبين ذلك عن طريق باحثين ذوي كفاءة على تطوير التنظير المنهجي في الفكر الاجتماعي العربي.

-